



بيان

الشبكة السورية لحقوق الإنسان تدعم إدراج تهمة الإخفاء القسري في محكمة كوبلنز وتزود ببيانات لمختفين قسرياً

تعتقد الشبكة السورية لحقوق الإنسان أنّ على المدعي العام الألماني تضمين اتهام الإخفاء القسري ضد المتهم [أ.ر. في محكمته الجارية في كوبلنز](#): نظراً لوجود ارتباط عضوي بين الاعتقال التعسفي والإخفاء القسري في كافة مراكز الاحتجاز التابعة للنظام السوري، ومن ضمنها فرع الخطيب، وإن الإخفاء القسري متبع على نحو منهجي وواسع النطاق من قبل النظام السوري منذ بداية الحراك الشعبي في عام 2011 حتى الآن، وفي سبيل تضمين تهمة الإخفاء القسري قدمت الشبكة السورية لحقوق الإنسان قائمة ببيانات الأفراد الذين اختفوا قسرياً في فرع الخطيب في أثناء حقبة تولى المتهم أ.ر. إدارة التحقيق، وتم تقديم المواد والبيانات إلى المدعي العام عبر شريكنا المركز الأوروبي للحقوق الدستورية وحقوق الإنسان، الذي طالب [باستدعاء مدير](#) الشبكة السورية لحقوق الإنسان فضل عبد الغني للتحديث في المحكمة عن بيانات المختفين قسرياً التي تم توثيقها.

نشير إلى أن الشبكة السورية لحقوق الإنسان كانت قد قدمت بيانات مشابهة عن تهمة التعذيب، وقدمت ملفاً يتضمن بيانات لـ 58 مواطناً سورياً ماتوا بسبب التعذيب في فرع الخطيب في أثناء حقبة تولى المتهم أ.ر. إدارة التحقيق.

نعتقد بأهمية العمل وتكثيف الجهود على تضمين تهمة الإخفاء القسري، لأن التُّهم الموجهة إلى أ.رهي اتهامات ضدّه شخصياً لكونه جزء من منظومة وسياسة متبعة من قبل النظام السوري، وبالتالي هي تشكل في الوقت ذاته إدانة للنظام السوري نفسه.

وكانت الشبكة السورية لحقوق الإنسان قد قدمت العديد من البيانات سواء في دعاوى مرفوعة مثل الدعوى المرفوعة في فرنسا ضد استخدام النظام السوري للبراميل المتفجرة، والتي أدلى فيها مدير الشبكة السورية لحقوق الإنسان بشهادته للقضية المسؤولة عن الدعوى، أو في ملفات يتم التحضير لها لعرضها على مدعين عامين في عدد من الدول الأوروبية.

أخيراً، تجب الإشارة دائماً إلى [محدودية سقف مستوى الأفراد](#)، الذين من الممكن أن تطالهم الولاية القضائية العالمية، والولاية القضائية المحلية للبعض من دول العالم، إلا أنها تظل السبيل الوحيد المتاح حالياً أمام السوريين لتحقيق نوع من المحاسبة الجنائية، ونؤكد استعدادنا دائماً لمشاركة البيانات التي وثقناها من أجل خدمة ملفات القضايا الجنائية، والتي نأمل أن نوظف البيانات ضمن مجال قضايا تستهدف الصفوف الأولى في النظام السوري وبقية مرتكبي الانتهاكات في حال تأسيس محكمة خاصة لسوريا.